العـــدد A8 لسنة 2023
No. 8A – March 2023
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 - - Electronic ISSN 2790-1254

أسباب تعاطي المخدرات في العراق (دراسة في الجغرافية الاجتماعية)

الباحث: علي عبد الهادي عبد علي العتابي
أ.د. حسين عليوي ناصر الزيادي
جامعة ذي قار، كلية الآداب، قسم الجغرافية
alattabiali@gmail.com

المستخلص:

تعد الجرائم بمجملها سواء اكانت حالات فردية او ظواهر جماعية انعكاس لمسببات معينة ادت الى وقوعها، وقد تكون هذه المسببات ذاتية او خارجية، كالنشأة او البيئة المحيطة بالفرد او الخصائص الاجتماعية والاقتصادية او الديمغرافية الخاصة به ..الخ، ولا يمكن النظر الى تلك الجرائم دون البحث عن الاسباب التي ولدتها او ادت اليها وساعدت على وقوعها، لا سيما في العراق الذي يعد واحدا من اكثر البلدان في العالم تغيرا وتبدلا من حيث الجوانب الاقتصادية والسياسية والامنية، فالاستقرار النفسي والديني والاقتصادي والاسري والتعليمي والصحي وغيرها عوامل تؤدي الى سلامة الشخصية وحسن تدبر الامور والثقة بالنفس، فالإنسان بطبيعته جُبل على الفطرة السليمة وهي تجنب كل ما هو منبوذ شرعا وعقلا ومنطقا، غير ان لكل علة سببا ولكل سبب مسبب، وآفة المخدرات واحدة من اكثر الجرائم تعلقا بأسبابها.

الكلمات المفتاحية: المخدرات، رفقاء السوء، الوازع الديني، وقت الفراغ، العامل الاقتصادي

Reasons For Drug Abuse In Iraq (A Study In Social Geography)

Researcher: Ali Abdel-Hadi Abdel-Ali Al-Atabi
Dr. Hussein Aliwi Nasser Al-Ziyadi
Thi-Qar University, College of Arts, Department of Geography
alattabiali@gmail.com

Abstract

Crimes in their entirety, whether they are individual cases or collective phenomena, are considered a reflection of certain causes that led to their occurrence. These causes may be internal or external, such as upbringing, the environment surrounding the individual, or his social, economic or demographic characteristics, etc., and it is not possible to look at these crimes without research. About the reasons that gave birth to it or led to it and helped its occurrence, especially in Iraq, which is one of the most changing and changing countries in the world in terms of economic, political and security aspects. Man, by nature, is built on common sense, which is to avoid everything that is rejected by Sharia, reason and logic.

Keywords: drugs, bad companions, religious motivation, leisure time, economic factor

مشكلة البحث:

يعد تعاطي وادمان المخدرات أحد التحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع العراقي لا سيما بعد العام 2003، الامر الذي يحتم طرح السؤال التالي:

ما الأسباب التي تؤدي الى تعاطي وادمان المواد المخدر في العراق؟

فرضية البحث:

تمثل الفرضية إجابة مفترضة من قبل الباحث على مشكلة البحث، لذا يفترض البحث وجود جملة أسباب وعوامل أدت الى اتجاه الشباب نحو تعاطي وادمان المخدرات في العراق منها اجتماعية واقتصادية وامنية..الخ.

هدف البحث:

يهدف البحث الى التعريف بأهم الأسباب المؤثرة في ميل الشباب العراقي نحو تعاطي المواد المخدرة، فضلا عن التحذير من مخاطر انتشارها بين اوساطه لا سيما وان العراق يعد احد البلدان التي كانت بعيدة عن هذه الافة قبل العام 2003.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية الموضوع المدروس، اذ تعد جرائم تعاطي وادمان المخدرات في العراق من اكثر المشاكل الأمنية والاجتماعية شيوعا في وقتنا الحالي ما يحتم توجيه انظار صانعي القرار السياسي الى الضرورة العمل الجاد لمكافحة انتشار هذه الافة بين الشباب.

أولاً-الأسباب المؤدية لتعاطي المواد المخدرة:

1-التفكك الاسري (Family relations): تعد الاسرة هي المصد الأول في حياة الفرد الذي يقيه من شرور العالم الخارجي وكل ما يمكن ان يتلقفه الانسان من خلال البيئة الاسرية الصالحة فانه يعود عليه بالنفع والايجابية في الحياة اما العكس فلا يعود الا بالعكس، اذ تؤدي العلاقات الاسرية دوراً بارزا في استقامة الإنسان أو انحرافه، ولهذا تُعد الأسر المفككة وغير المترابطة اجتماعياً عاملا مهماً في انحراف الشباب نحو مهالك المخدرات حيث تفقد الأسرة قوامها الوظيفي والبنيوي وعدم قدرتها القيام بواجباتها الاجتماعية والتربوية خاصة إذا ما حدث التفكك نتيجة المشكلات التي تحدث بين الأبوين او قسوة احدهما على الاولاد، يدفعهم البحث عن أجواء تحقق لهم ما يعتقدون ان فيه نوعاً من الاحتضان الذي يعوضهم عن دفئ الاسرة، وكذا العكس، فان زيادة الاهتمام والترف الزائدة تفضي أحيانا الى جنوح المراهقين والشباب داخل المنزل الى الامور السلبية، كما ان وجود القدوة السيئة داخل المنزل سواء اكانت احد الابوين او الاخوة يعد سببا من اسباب الجنوح ايضا، اذ تنتقل العادات السلبية من هذه القدوة الى من هم معه وتحت رعايته[1].

2-رفقاء السوء (Bad Company): كثيرا ما نسمع ببيت الشعر العربي الذي يقول (عن المرء لا تسال وسل عن قرينه .. فكل قرين بالمقارن يقتدي)، والذي يلخص منذ مئات السنين اثر الصديق على صديقه ومدى انعكاس هذه الرفقة على الاصدقاء فان احسن الانسان اختيار صديقه ورفيقه احسن بذلك سيرة حياته ودنياه وان اخفق في ذلك فقد الكثير وصار نهبا لتيارات الجريمة والانحراف، اذ يُعد رفيق السوء واحداً من أكثر العوامل المساعدة على تورط الشباب في مرحلة مبكرة من حياتهم بآفة تعاطي وادمان المخدرات، اذ سجلت الدراسات الميدانية والمقابلات الشخصية التي اجريناها مع الجهات ذات العلاقة او مع متعاطين أن نسبة كبيرة ممن وقعوا ضحية المخدرات كانت بسبب رفيق السوء[2] الذي يغري صاحبه إلى هذا النوع من الأفعال، ذلك ان اغلب مروجي ومتعاطي المخدرات هم من سكنة الاحياء الفقيرة او العشوائية والتي تكثر في العراق بشكل كبير، اذ يكون الإنسان في هذه البيئات اجتماعياً بطبعه[3] فتسهل عمليات التعارف وكسب الاصدقاء، فلو كانت البيئة المحيطة بالإنسان صالحة كان الإنسان صالحاً والعكس صحيح.

3-مستوى التعليم والبيئة الدراسية (Education): يعد التعليم عاملاً مهماً في رقي المجتمعات أو انحدارها خاصة تلك التي تعاني من مشكلات سياسية أو اقتصادية أو أمنية كالعراق، اذ يسهم التعليم في تغيير نظرة الانسان للحياة وطبيعة تعامله معها ونظرته للأخرين.

وكان العراق حتى مطلع ثمانينيات القرن الماضي من أفضل بلدان المنطقة من حيث نوع وكم المؤسسات التعليمية والدراسية بل انه وصل الى تحقيق نسب متقدمة في مجال مكافحة الامية في الريف بيد ان السياسات التي قادها النظام السابق والحروب والحصار اثرت جدا بما تقدم واسهمت في فقدان المؤسسة التعليمية تأثيرها الواضح في بناء شخصيات الفرد العراقي، وقد تباينت الآراء حول اثر التعليم في السلوك الاجرامي المؤدي في احدى صوره الى تعاطي المخدرات والمتاجرة فيها، اذ كلما كان التعليم متدنيا ساعد ذلك على ظهور الجوانب المنحرفة في شخصية الفرد[4]، كما يُعد التعليم احد الحلول التي تساعد على تخطي تلك المشكلات، لما يمنحه للإنسان من عقل منفتح واعي مثقف يستطيع النهوض بالبلد نحو الأفضل، لذلك فان الملاحظ ان معظم متعاطي المخدرات من الطبقات غير المتعلمة أو تلك لم تكمل مسيرتها التعليمية ما يجعلها عرضة للتأثر بالعناصر السلبية، اذ يسهم التعليم في انخفاض مستوى تعاطي المخدرات من جانبين، الاول يتعلق بزيادة الوعي بمخاطر المخدرات واثارها السلبية، اما الثاني فيتمثل في قضاء الانسان جزء مهما من حياته في استحصال العلم وبالتالي القضاء على اوقات الفراغ والابتعاد عن اصدقاء السوء، لكن بعض المؤسسات التعليمية اليوم وفي ظل الاوضاع التي يعيشها العراق باتت احدى ساحات تعاطي وتجارة المخدرات ولم تعد بمنأى عن المحظور، اذ سجلت دراسة اجريت على عينة من طلبة الجامعات ان ما نسبته 37% من الذين وقعوا في شرك المخدرات كانوا قد وجدوا من قادهم من داخل المؤسسة الجامعية[5].

4- البطالة (The unemployment): تعرف البطالة على انها (وجود عدد من الافراد يبحثون عن عمل راغبين فيه محتاجين اليه ولا يجدونه)[6]، والعاطل عن العمل هو: هو الفرد الذي عمره 15 سنة فأكثر والقادر على العمل والمتاح له والباحث عنه ولم يكن قد زاول أي عمل خلال فترة الإسناد الزمني (سبعة أيام الماضية قبل المسح الذي تعده المؤسسات المعنية)[7]، ومن ثم فان مفهوم البطالة المرتبط بالسلوك الاجرامي يشير الى تلك الحالات الناجمة عن الاشخاص غير المنتظمين بعمل معين او الحالات الناجمة عن سوء التخطيط في عملية تنويع العمل وتوزيعه على الافراد او عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، ومما لا شك ان عدم حصول الشاب على فرصة للعمل وكثرة أوقات الفراغ وعدم توافر عمل ينشغل به الشاب وقضاء أوقات فراغه في ارتياد أماكن الترفيه والترويح والمقاهي وأماكن اللهو ومرافقة من يجدون في فراغ هذا الشاب فرصة في ايقاعه بحبائل المخدرات[8]، كونها تجعله بعد وقت قصير اسير لها ولمن يزوده بها فيجد فيها ما يجد من سلبيات غير قادر على مواجهتها الا ما ندر، وان شعور الفرد بالعوز والفقر يدفعه للتعاطي للهروب من هذا الواقع الذي يعيشه الفرد[9]، اذ اكدت إحصاءات رسمية ان نسبة البطالة بين فئة المراهقين من عمر (15-19سنة) بلغت 25.6% اما فئة الشباب من عمر (20-24سنة) فقد بلغت 18% فيما سجلت الفئة العمرية (25-29 سنة) وهي الأكثر نشاطا اقتصاديا معدل بطالة بلغ 14% [10]، اذ بلغت نسب البطالة في العراق لعام 2021 حوالي 14% بحسب اخر بيان صادر من وزارة التخطيط العراقية والتي تصدرت فيه محافظة الانبار قريناتها بنسبة بلغت 32.4% فيما سجلت محافظة كركوك اقل نسب البطالة على المستوى البلاد بواقع 6.3%، فيما كانت نسبة العاصمة بغداد هي 9.3%، واشارت الوزارة الى ان نسبة البطالة في محافظات كوردستان بلغت 17.4% وفي محافظات الشمال 17.1% وفي محافظات الوسط 9.7% وفي المحافظات الجنوبية 14%، لافتة الى نسبة البطالة في الريف بلغت 14% وفي الحضر بلغت 13.2."% [11].

5-ضعف الوازع الديني (Religious Reason): يعد الالتزام الديني احد وسائل الضبط الاجتماعي المهمة التي تقي من الانحرافات الاجتماعية التي قد تضرب المجتمع، وكلما كان هذا الوازع قويا زادت حصانة الفرد وأصبح أكثر مقاومة لما يواجهه من مشكلات، وأكثر بعدا عن السلوك الاجرامي [12]، ولا يختلف اثنان في إن من اهم أسباب ضبط المجتمع وتقويم سلوكه، هي السلطة الروحية التي تمارسها المؤسسة الدينية في العراق الذي يمتاز بانه مجتمع محافظ، فاغلب المنتمين إلى المجتمعات المحافظة يرون في الدين قائداً ومرشداً يتبعونه في معظم مفاصل حياتهم[13]، وكلما كان المجتمع متأثراً بتعاليم الدين التي يؤمن به غالبية افراده كلما قلت ظواهر الانحراف بشتى اشكالها، لاسيما تلك التعاليم التي تحرم تعاطي وتجارة المواد المخدرة او الكحوليات بوصفها مثال للانحراف الأخلاقي والاجتماعي، فالدين الإسلامي يعد الأساس الروحي الاقوى الذي يتأثر به سكان منطقة الدراسة، اذ ان اصلاح الشأن الديني في النفوس وترسيخ العقيدة الدينية والوازع الديني انما يخلف روحا مقاومة للإرادات الشريرة التي تحوك في النفس الشكوك والظنون بأهمية الدين عند الفرد وتحارب طغيان المادة داخل النفس البشرية[14]، اذ قال الله تعالى: {يا أيها الذينَ آمنوا انَمَا الخمرُ والميسرُ والانصابُ والازلامُ رجسٌ من عَمَلِ الشيطانِ فاجتنبوهُ لعلكم تفلحونَ}[15]، اذ لوحظ في العراق بعد العام 2003 ان هناك بعض الانفتاح الناجم عن استعمال وسائل الاتصال الحديثة سهل للشباب من كلا الجنسين خرق بعض الخطوط الدينية الحمراء، وقد يسود اعتقاد لدى بعض الشباب إن التحريم الذي جاء في الدين الإسلامي كان واضحاً تجاه الخمر غير انه لم يكن بذلك الوضوح بالنسبة للمخدرات وتعاطيها وان الحكم على سلوك التعاطي ابتداء لا يرقى الى التحريم الا اذا اقترن مع إيقاع الضرر المادي او المعنوي على النفس او الغير[16]، وان نقص التوعية الدينية الذي يكون محوره التطرف الديني يحول الشخص المتطرف الى مفتي يحلل ويحرم تبعا لما تفتضيه حاجاته او حاجات من يهمه امره ولا جرم ان الفهم الخاطئ للدين عند الفرد كفيل بميله نحو مهالك المخدرات والانحراف، قال الله تعالى: { ولا تكونوا كالذينَ نَسُوا اللهَ فأنساهم انفُسهُم أولئكَ هُمُ الفاسقون} [17].

6-دورالإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي(Social Media): لم يعد الاعلام في العراق والعالم مجرد ناقل للأحداث او معلقا عليها او مستذكرا له فحسب، بات يدخل في صناعة المحتوى لذي يقدم للأفراد بحسب سياسة الجهة الممولة لهذه المؤسسة الاعلامية التي تروج لسياساتها عبر الشاشة والمنصات الاعلام الجديدة (الفيس بوك، تويتر، انستغرام، سناب جات، واتس اب، تيك توك، فايبر، ..الخ) اذ بدى واضحا إن وسائل الإعلام الجديد المعتمد على الانترنت صار سلاحاً ذو حدين لا سيما في قضية الترويج او منع الترويج للمخدرات، ان لوسائل الاعلام اهمية وفعالية كبيرة في مكافحة جرائم المخدرات وتعاطيها والتصدي لآثارها المدمرة، فوسائل الاعلام من خلال برامجها التثقيفية والتنموية والاجتماعية تستطيع تعميق الجانب التوعوي لدى الجماهير ضد تعاطي المخدرات وتجارتها بحيث تبعد المتلقي عن اثارها السلبية وتهتم بإصلاح مرتكبيها وتضع حداً للدوافع التي قادتهم الى الانغماس فيها وتنفيذ أفعالها السيئة ونواياها المنحرفة، لان انتشار آفة المخدرات لا تعدو كونها سياسة خارجية مدروسة استغلت ضعف البنية المؤسساتية للدولة فأقحمت هذه الشوائب في المجتمع لتحييده عن دوره المناط به لا سيما الشباب العراقي، كذلك تؤدي وسائل الاعلام الجماهيرية دورها البارز في توضيح أسباب وآثار الادمان على المخدرات توضيحا وثائقيا معززا بالصور والأفلام والأرقام والتحليلات المستفيضة لهذه المشكلة، التي من شأنها ان تزود الفرد بالمعلومات المطلوبة عن العوامل المسببة للجريمة وانعكاساتها بغية تجنبها وتفادي اضرارها القريبة والبعيدة[18]، اما اذ قدمت هذه الوسائل العكس فان ذلك يعد تدميرا لكل القيم والتقاليد وضرب للركائز السليمة التي بني عليها المجتمع العراقي المحافظ، لاسيما وان وسائل الاعلام الحديثة صارت موجودة في كل مكان، في البيت والمدرسة والجامعة والمستشفى وفي المناطق الحضرية والريفية، ولذلك فان حسن استخدامها او سوؤه ينعكس بالضرورة على سلوك افراد المجتمع الذي يستهدفه الاعلام[19].

7-اسباب نفسية (Psychological reasons): ان لشخصية الفرد وما يملكه من صفات ذاتية دور رئيس في تحديد اتجاه ميل الانسان او تحديد نمط حياته فليس العوامل الخارجية او البيئة المحيطة هي من ترسم للإنسان شخصيته وانطباعاته فالعوامل النفسية الذاتية والوراثية ايضا دور مهم في ذلك لا سيما بما يتعلق بارتكاب جريمة تعاطي المخدرات، فالشخصية الضعيفة المحبطة غير المندمجة مع المجتمع تمتاز بكثرة وقوعها في حبائل المخدرات، كذلك تتجه الشخصية المضطربة والقلقة وذات الشعور الدائم بالنقص او تلك التي تعاني من شعور بالضعف الجنسي أحيانا نحو ادمان المخدرات كنوع من العلاج، اذ ان هناك اعتقادا خاطئا بان المخدرات تزيد من القوة الجنسية لدى الرجال بسبب تأثيرها على الجانب العصبي في الجسم[20]، ولذا فأن اول ما يمكن الالتفات اليه هو العوامل النفسية التي تقود الشخص نحو التعاطي كمبرر لمشكلة ما او سد لعجز نفسي معين عن طريق الإدمان او تعاطي المواد المخدرة، او قد يكون التوجه نحو المخدرات من قبيل حب الاستطلاع والاستكشاف او تقليد الاخرين او معاندة الكبار ومن هم بالضد من هذه التجربة، وغالبا ما يقع المحظور بتعاطي هذه المواد المخدرة من خلال الضغوط بالترهيب ام بالترغيب والظاهر ان اغلب المتعاطين يقعون ضمن التصنيف الثاني، أي انهم وقعوا بشكل او باخر تحت ضغط الأصدقاء او رفاق السوء او زملاء العمل او الأقارب في بداية طريقهم نحو تعاطي المخدرات لتغدو عملية الاختيار منفية لوجود عامل خارجي دفع باتجاه التعاطي[21]، وإن المعطيات الطبية تشير إلى إن شعور الفرد بالضجر أو العزلة أو الكآبة أو الملل او عدم شعوره بالاهتمام العائلي او فقدانه لعاطفة الاب او حنان الام وشفقة الاخوة، تدفعه للجوء إلى المخدرات للهروب من هذه المشاكل النفسية التي تتشكل نتيجة لهذا العوامل فيجد نفسه بعد حين منغمسا فيها ظنا منه انها قد تكون ملاذه للهروب من هذا الواقع الأليم الذي يمر به[22]، فالضغط النفسي الذي يعانيه الفرد ينعكس بالنتيجة على الفرد صحيا ونفسيا بأضرار جسيمة[23].

8-العامل الاقتصادي (Economic factor): بما ان جريمة تعاطي المخدرات ظاهرة اجتماعية فان للحالة الاقتصادية أثر في دفع الافراد لارتكاب الجريمة لان الوضع الاقتصادي يؤثر غالبا بالسلب او الايجاب في المجتمع[24]، وان المفاهيم القياسية المتبعة من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) قد صنفت السكان إلى أربعة أصناف هم: عاملون، عاطلون، غير نشطين اقتصاديا، دون سن العمل (وتعرف الفئة التي تحت سن العمل هنا على إنها تلك الفئة التي تقع أعمار أفرادها تحت سن 15 سنة وقت إجراء المسح).

وقسمت فئة السكان الواقعة ضمن سن العمل إلى عامل، عاطل، خارج نطاق القوى العاملة، وذلك بناءً على نشاطات الفرد خلال الأيام السبعة السابقة لتاريخ اجراء المسح، ويصنف أي شخص يعمل ولو لساعة واحدة أو تغيّب بشكل مؤقت (بسبب المرض، أو سفر، .... الخ)[25] عن العمل فترة الإسناد الزمني للمسح ضمن الفئة العاملة، وفي المقابل يصنف أي شخص لم يعمل لمدة ساعة واحدة على الأقل خلال الفترة المذكورة، ولم يتغيّب عن العمل وكان يبحث عن عمل ضمن العاطلين عن العمل.

ويشكّل مجموع الأشخاص العاملين والعاطلين عن العمل فئة السكان النشطين اقتصاديا أو ما تسمى بالقوى العاملة، إجمالاً يمكن توضيحها بالمخطط الآتي:

مخطط توضيحي يبين توزيع السكان حسب حالة العمل

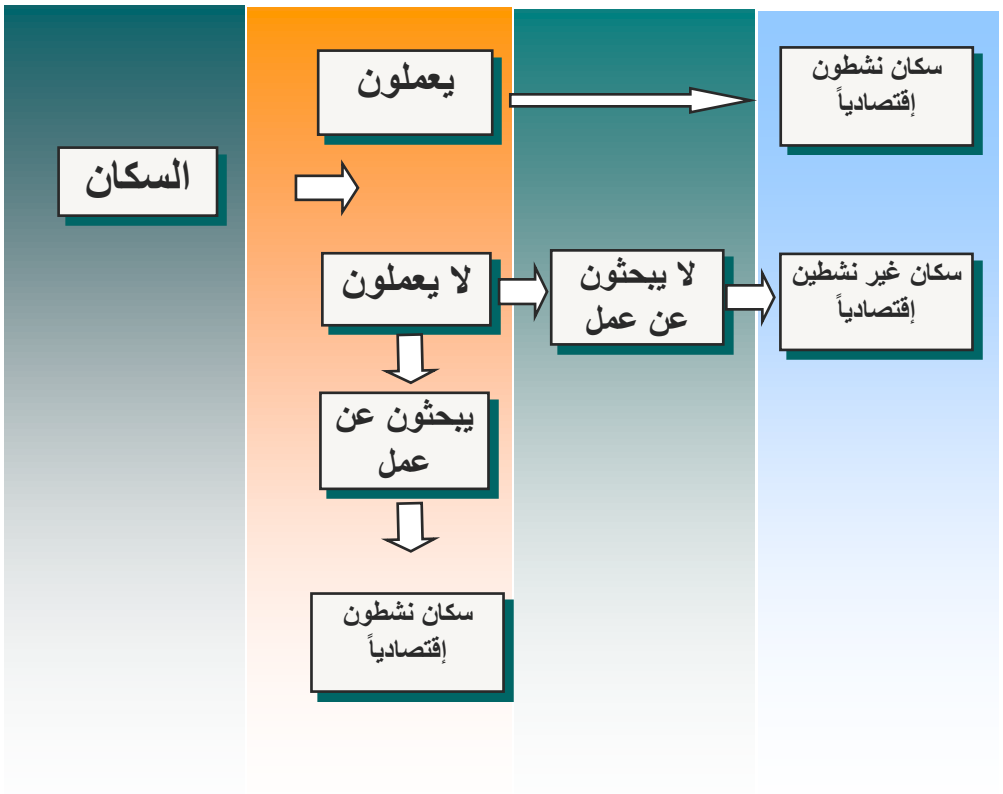

المصدر: الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات السكان والقوى العاملة، 2021.

ومما لا شك فيه ان الأموال الطائلة التي يجنيها مروجو المخدرات في العالم تجعلهم يعلمون بشكل خال تماما من أي معايير او قيود تحد من انتشار هذه التجارة فالربح السريع والمريح وغير المكلف تدفع كثيراً منهم باتجاه امتهان تجارة المخدرات لا سيما دول العالم الثالث او الدول النامية التي تفتقر للرقابة الحكومية على ما يدخل عبر حدودها او ما يزرع او يصنع فيها من مواد مخدرة، وقد يكون الشخص تاجرا مستقلا بتجارته في المخدرات عن طريق زراعتها داخليا كما يحدث عند الحدود العراقية الإيرانية في المناطق غير الخاضعة لسلطة البلدين او عن طريق امتلاك مصانع خاصة وصغيرة ومتنقلة لصناعة المخدرات او يكون الشخص عبارة عن وسيط مهمته إيصال المخدرات الى مدمنيها ومتعاطيها ليأخذ بالنهاية اجره على هذه الاعمال أوان يكون عبارة عن مروج للمخدرات كأي سلعة كما هو الحال عند مندوبي المبيعات فمهمته الرئيسة تعتمد على جلب المشترين عن طريق ايقاعهم بالمنح والهدايا من المخدرات اما مجانا او بمبالغ زهيدة ابتداء وعند ادمان الشخص عليها تبدأ عمليه المقايضة بمالغ عالية وتحدث هنا عملية المتاجرة، وان الفقر احد أسباب لجوء الفرد أو انخراطه في تعاطي المخدرات ذلك انه يحاول الحصول على الراحة بشكل سريع وسلبي، اذ ان الفقر وضنك العيش وتراكم المسؤوليات الاسرية ومتطلبات الحياة اليومية التي لا يجد سبيلا لتحملها او تحقيقها تدفعه باتجاه الهروب من الواقع[26].

9- ضعف الدور الحكومي(Government policies): يعد العراق من الدول ذات الرقابة الضعيفة على ما يدخل إليه او ما يخرج منه او حتى على ما يصنع فيه داخليا، لاسيما وان البلد يمر بحالة من عدم

الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي، اذ ان أولويات الحكومة عادة تكون للجانب العسكري المحارب للإرهاب في مثل هذه الظروف وان كانت المخدرات تعد ارهابا من نوع اخر وربما اخطر من الارهاب المتعارف عليه باعتباره جريمة منظمة، ومن هنا فان ضعف الدور الحكومي والتشريعات الرادعة لانتشار ظاهرة تعاطي وتجارة المخدرات تعد عاملا مهما في بقاء هذه الافة من دون مكافحة حقيقية وان شرعت قوانين وصدرت تعليمات الا انها تظل دون المستوى مالم تطبق حرفيا ومنها قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 والذي لازال يحتاج الى تعديلات لكي يتلائم مع تطور المرحلة الحالية، اذ ان الجهات المختصة مسؤولة عن إحكام الرقابة على صرف الادوية المخدرة وتقييد الصيادلة بالتنفيذ الصارم للقوانين المتعلقة بذلك حتى لا يقع الناس فريسة لمخاطر هذه الادوية ومن ثم تفشي ظاهرة تعاطي المخدرات وادمانها[27].

كما يجب ضبط الحدود العراقية مع دول الجوار التي باتت مسالة تهريب المخدرات فيها تأخذ ابعاد جديدة، خاصة وان العراق أصبح مصدرا للمواد المخدرة لدول الخليج العربي وتحديدا السعودية والكويت، ومع تشديد المملكة العربية السعودية لإجراءاتها عبر الحدود العراقية وبناء سواتر ترابية وأسلاك شائكة على ستة مراحل لمنع التهريب بين البلدين الا ان ذلك لم يمنع المهربين العراقيين من استخدام تقنية الطائرات المسيرة الحديثة والتي يصل مداها ما بين 15-20 كم لإيصال المخدرات الى الجانب السعودي ما دفع الاخير الى استخدام اسلحة مضادة للطائرات لمكافحة هذا التطور في عمليات التهريب[28].

10-العامل السياسي (Political factor): شهد التاريخ السياسي الحديث للعراق منذ مطلع القرن العشرين وتاسيس الدولة العراقية وما رافق هذه الحقبة من احداث وحروب شهدتها المنطقة بقيادة الدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وصولا الى الولايات المتحدة، كثيراً من مظاهر الانحلال التي تزامنت مع دخول قوات الاحتلال الى البلدان المحتلة[29] ولعل من ابرز مظاهر هذا الاحتلال هو انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمتاجرة بها بوصفها نوعاً من أنواع الحروب الباردة التي تخوضها الدول المستعمرة ضد الشعوب المقاومة مستهدفة بذلك الركن الأساس في المجتمع وهو الشباب الذي يُعدُ عماد المجتمع اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وفي شتى مجالات الحياة.

ولو دققنا النظر لبرهة لوجدنا ان المجتمع العراقي لم تظهر فيه آفة المخدرات بشكل ملحوظ وواسع الا بعد عام 2003 وهو عام دخول القوات الامريكية الى البلاد وما رافقها من انهيار للمنظومة الأمنية والعسكرية وانفتاح الحدود بشكل كامل على دول الجوار التي استغلت الموقف المضطرب والفوضى العارمة[30] التي شاعت آنذاك والخلافات السياسية والمشاكل الطائفية لتقتحم المجتمع العراقي من باب المخدرات وتغرق الشباب في هذه الافة التي وجدها كثيرون ملاذا لهم خاصة اولئك الذين ينتمون الى جماعات مسلحة خارجة عن القانون او الذين ينتمون الى فصائل إرهابية، ثم سرعان ما تبناها تجار ومروجون لتصبح من اخطر المشاكل الاجتماعية والصحية التي تواجه المجتمع، فلا سبيل للقول ان العامل السياسي غير مؤثر في انتشار ظاهرة المخدرات، اذ يلحظ ان الدول المتقدمة التي تتمتع باستقرار امني واجتماعي وسياسي، شبه خالية من هذه الافة كاليابان والنمسا وكندا والدول الاسكندنافية الا ما ندر، وبحسب المتعاطين والمروجين للمخدرات ممن سبق للباحث ان اجرى مع عدد منهم لقاءات فقد اكدوا ان اغلب ما يأتي اليوم من المخدرات الى العراق خاصة الأنواع الجديدة (الكريستال) يكون عن طريق الحدود الشرقية للعراق من جهة الجمهورية الإسلامية الايرانية فيما تأتي معظم الحبوب المخدرة (الكبتاجون) عبر الحدود الشمالية الغربية من جهة الجمهورية العربية السورية[31].

11- التدخين وشرب الكحول(Smoking and alcohol): لاشك في ان التدخين لدى المراهقين والصغار يعد من السلوكيات الشاذة والمنحرفة التي يرفضها المجتمع جملة وتفصيلا، فضلا عن تعاطي المسكرات والخمور، زيادة على المواد المنبهة والمخدرة كالمواد الطيارة وحبوب الهلوسة، وقد يكون

التدخين في اعمار صغيرة مقدمة نحو الولوج الى عالم المخدرات مرورا بشرب الخمور حيث تدفع الأخيرة بالعقل نحو الغياب فيهون على المخمور تعاطي أي شيء اخر مهما كان بسبب وصوله مرحلة الثمالة وفقدان الإحساس وغياب الوعي بشكل جزئي حيث تحتوي جميع أنواع المسكرات وان كانت بنسب متفاوتة على مادة (الكحول)، اذ تحتوي العلبة الواحدة من مشروب البيرة على نسبة 3% من الكحول فيما تحتوي زجاجة النبيذ على نسبة 10% منه اما زجاجة الويسكي فتحتوي على نسبة 40% [32] من الكحول، وهي نسبة عالية اذا ما قورنت بغيرها من الكحوليات، والكحول بشكل عام مركب من مادتي (الايثانول) وهي مادة موجودة في اغلب الكحوليات، والنوع الثاني هو (الميثانول) وهو نوع اخطر من السابق ويحتوي على مواد سامة قد تؤدي الى العمى او الموت أحيانا ويدخل في صناعة الكحول العطور وبعض أنواع الطلاء.

12-وقت الفراغ (spare time): يشكل وجود وقت الفراغ مع عدم توفر الأماكن الصالحة لامتصاص طاقة الشباب كالنوادي الرياضية والمتنزهات واماكن التنمية البشرية والذهنية او المسارح والانشطة الثقافية الاخرى من الأسباب التي قد تؤدي الى تعاطي المخدرات او المسكرات وربما لارتكاب الجرائم [33] ، اذ تعد أوقات الفراغ التي يقضيها الفرد وحيدا دون ان يشغل وقته بشيء مفيد احدى عوامل لجوئه الى المخدرات ذلك ان الحاجة الى الترويح والراحة وقضاء وقت الفراغ بشيء ممتع يجعله يميل نحو تجربة أشياء جديدة وغريبة وممنوعة جريا على عادة المثل المحاكي لبيئة العقل البشري (كل ممنوع مرغوب)، واوقات الفراغ هذه اذا ما اسيء استخدامها فأنها ستتحول الى أرضية خصبة للجريمة والسلوك المنحرف لاسيما وان الشباب العراقي وتحديدا في منطقة الدراسة يعاني من قلة الأماكن الترفيهية وقلة فرص العمل وعدم وجود برامج حكومية لأشغال الشباب في أشياء مفيدة اثناء العطل الرسمية او بعد التخرج فلا وجود للنوادي الرياضية الحكومية المجهزة بالمعدات اللازمة لجذب الشباب ولا وجود للمكتبات العامة التي تدعو الى القراءة والتثقف ولا وجود لجمعيات خاصة او عامة تعطي محاضرات ودروس في التنمية البشرية واستثمار قوة الذات وتنمية مهارات الشباب، فيكون الشاب مع ما تقدم يعاني من الفراغ الذي يقضيه بالتسكع [34] ومصاحبة رفاق سوء منحرفين، وممارسة الاعيب ممنوعة كالقمار وما يصحبها من تدخين وشرب للخمر وصولا الى تعاطي المخدرات.

الاستنتاجات

1- أظهرت الدراسة وجود عوامل داخلية وأخرى خارجية أدت الى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق
2- بينت الدراسة ان هناك ضعفا واضحا في المنظومتين الأمنية والسياسية مما أدى الى استفحال تجارة وتهريب المخدرات
3- شخصت الدراسة الدور السلبي الذي يلعبه أصدقاء السوء في جنوح الأشخاص نحو جريمة تعاطي المخدرات
4- أظهرت الدراسة تاثير عاملي الفقر والبطالة على الشباب ودفع ضعاف النفوس منهم نحو تعاطي وتجارة المخدرات
5- اشرت الدراسة الحاجة الماسة لتطوير المنظومتين الدينية والتعليمية بما يتلاءم وحجم الخطر الذي تلعبه المخدرات وضرورة مكافحتها داخل المدارس والمؤسسات الدينية من خلال الوعي والإرشاد
6- اكدت الدراسة ان أحد اهم أسباب الجنوح نحو المخدرات هو ما يسمع ويقرأ ويشاهد في وسائل الاعلام المغرضة ووسائل التواصل الاجتماعي غير المنضبطة
7- ضعف الوازع الديني كان أحد الأسباب المؤدية لتعاطي المواد المخدرة، اذ لا يمكن للملتزمين دينيا الجنوح نحوها بوصفها عملا محرما شرعا.

التوصيات:

1- ضرورة الاهتمام بالمؤسسات التربوية والتعليمية بوصفها السلاح الأول ضد انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في العراق
2- ضبط الحدود مع دول الجوار وتحسين كفاءة الأجهزة الأمنية المختصة
3- الاستعانة بالخبرات الدولية في هذا المجال واستثمار التجارب العالمية الناجحة في مكافحة المخدرات
4- التأكيد على دور الاسرة والبيئة المحلية في تحسين النشئ وحمايته من الانحراف الأخلاقي
5- ضرورة اعداد دراسة متكاملة حول المراكز الأكثر تضررا من المخدرات ومعالجتها حتى لا تكون بؤرة لتصدير المدمنين.
6- ابعاد التداعيات السياسية عن الجوانب الاجتماعية في العراق وعدم اشغال الشارع بالمناكفات السياسية
7- تطوير العمل التوعوي والارشادي للخطباء ورجال الدين ليقدموا اطاريح ورسائل اجتماعية مضادة للمخدرات
8- توفير فرص عمل للشباب لكيلا يكون العامل الاقتصادي سببا في جنوح الشباب نحو تجارة المخدرات
9- اشغال وقت الفراغ للشباب من خلال توفير أماكن ترفيهية حكومية وتنشيط الجوانب الرياضية والأنشطة الثقافية لملأ وقت الفراغ الذي يسبب الميل نحو المخدرات

الهوامش

(1) يوسف عبد الحميد المراشدة، مصدر سابق، ص 80.
(2) مقابلة شخصية مع العميد اياد عبد ماجد مدير قسم مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في ذي قار، بتاريخ، 9-12-2021.
(3) وصال علي محمد، مصدر سابق، ص 319.
(4) حسين عليوي ناصر الزيادي، جغرافية الجريمة مبادئ واسس، مصدر سابق، ص89.
(5) فاطمة سالم جابر، الأسباب المؤدية الى انتشار المخدرات في العراق من وجهة نظر طلبة كلية التربية الأساسية / جامعة بابل، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والإنسانية جامعة بابل، العدد 37، شباط، 2018، ص 563،
(6) حسين عليوي ناصر الزيادي، جغرافية الجريمة مبادئ واسس، مصدر سابق، ص99.
(7) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة، 2008، ص4.
(8) إسماعيل نعمة عبود، محمد حسون عبيد، أسباب واثار جريمة تعاطي المخدرات، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد23، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2016، 267.
(9) بيان عيسى يوسف، جرائم المخدرات، بحث منشور على شبكة الانترنت، ص 11، متوفر على الرابط http://www.krjc.org/files/articles/271112021115.pdf، تاريخ الدخول 25-1-2022.
(10) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات أحوال المعيشة، المسح الاجتماعي والاقتصادي المستمر، 2014، ص107.
(11) شبكة ألانترنت، بيان وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي حول القوى العاملة ومسح التشغيل والبطالة،2021، متوفر على الرابط، https://shafaq.com/ar ، تاريخ الدخول، 27-1-2022
(12) حسين علوي ناصر الزيادي، جغرافية الجريمة مبادئ واسس، مصدر سابق، ص84.
(13) وصال علي محمد، مصدر سابق، ص 320.
(14) عمر التومي الشيباني، دور المربي ورجل الاعلام والمرشد الديني في الوقاية من الجريمة والانحراف، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1993، ص 31.
(15) القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 90.
(16) عبد الرزاق عبد الله سعيد الجبوري، تعاطي المخدرات لدى الإحداث الأسباب والمعالجات، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2007، ص47.
(17) القران الكريم، سورة الحشر، الآية 19.

(18) مؤيد خلف الدليمي، دور وسائل الإعلام في الحد من انتشار المخدرات وتعاطيها في العراق- دراسة ميدانية على المدمنين ومتعاطي المخدرات في العاصمة بغداد، جامعة الازهر، مجلة البحوث الإعلامية، المجلد 43، العدد 43، 2015، ص 439.
(19) عمر التومي الشيباني، مصدر سابق، ص 41-42.
(20) يوسف عبد الحميد المراشدة، مصدر سابق، ص 80.
(21) مصطفى سويف مصدر سابق، ص 62.
(22) مقابلة شخصية مع الدكتور ابراهم الصائغ مسؤول وحدة الطب النفسي بدائرة صحة ذي قار بتاريخ، 17-2-2022.
(23) قماز فريدة، عوامل الخطر والوقاية من تعاطي الشباب للمخدرات، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، قسم علم النفس، الجزائر، 2009، ص177.
(24) إسماعيل نعمة عبود ومحمد حسون عبيد، أسباب واثار جريمة تعاطي المخدرات، مجلة العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة بابل، المجلد 23، العدد الرابع، 2016، ص264.
(25) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات السكان والقوى العاملة، مسح التشغيل والبطالة، 2008، ص3.
(26) Peter Francis. *Exploring the link between crime and socio-economic status in* ،Kitchen ،*Ottawa and Saskatoon: A small-area geographical analysis*. Department of Justice ،Research and Statistics Division 2006.
(27) مجلس النواب العراقي، دائرة البحوث، مصدر سابق، ص 13.
(28) مقابلة شخصية مع اللواء مازن كامل القريشي مدير مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بوزارة الداخلية العراقية، بتاريخ 10-1-2022.
(29) اسو صالح سعيد، دور المرشد النفسي في المؤسسات التعليمية لوقاية الشباب من افة المخدرات، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد 26، جامعة بغداد، 2010، ص270.
(30) وصال علي محمد مصدر سابق، ص325.
(31) مقابلة شخصية مع العقيد اوس صالح مدير قسم الإحصاء في مديرية مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بوزارة الداخلية، بتاريخ 15-12-2021.
(32) مصطفى سويف، مصدر سابق، ص 86.
(33) خالد حمد المهندي، مصدر سابق، ص68.
(34) وصال علي محمد، مصدر سابق، ص 321.